«قمة الفرصة الأخيرة» في مكة اثارت أصداء اعلامية أقل من قضية التيماني

تدخل السعودية ليس خوفا من تحول المشكلة الفلسطينية لتهديد استراتيجي للمنظومة العربية وانما دفاعا عن مكانتها في مواجهة النفوذ الايراني المتزايد.. والمال عنوان المرحلة

■ الحكاية التي تثير فضول السعوديين أكثر من أي شيء آخر في الايام الأخيرة ليست بالتحديد لقاء القمة الفلسطينية المنعقد في مكة. الاهتمام يتعلق بسجن فاطمة التيماني، المواطنة السعودية ابنة الـ37 عاما التي قررت المحكمة الشرعية تطليقها من زوجها منصور.

المحكمة التي تصرفت على أساس دعوى قدمتها عائلة الزوجة، اقتنعت بأن الزوج قد قدم لعائلة العروس معلومات ملفقة حول أصوله العشائرية.

الطلاق يلزم التيماني بالعودة الى منزل والديها. ولكنها هي التي يوجد لديها طفل في الثالثة، تفضل البقاء في السجن على أن تنفذ قرار المحكمة. في هذه الاثناء أصبحت الخواطر مهتاجة في السعودية: عريضة من النساء ضد المحاكمة وضد القانون الذي يسمح بحل الزواج من دون رغبة الزوجين على أساس مطلب من أبناء العائلة. هذه العريضة قد شقت طريقها ووصلت الى العرش الملكي.

في المقابل أثارت «قمة الفرصة الأخيرة»، كما أطلقت عليها بعض العناوين الصحافية العربية، بين رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل ورئيس السلطة محمود عباس في مكة، أصداء اعلامية أقل من قضية التيماني. صحيفة «أخبار الخليج» البحرينية الهامة تطرقت الى هذه القمة بنبأ غير كبير في صفحة الأخبار الخارجية، أما في مصر فقد كان من المهم لها إبراز ما قاله رئيس الوزراء اسماعيل هنية قبل سفره من مطار العريش حيث عبر عن شكره لمصر على جهودها ومساعيها للتوصل الى وقف لاطلاق النار بين فتح وحماس، الأمر الذي أتاح المجال للتوجه الى السعودية.

مشكلة محلية

السلطة الفلسطينية وصراعها مع اسرائيل لا يعتبران تهديدا استراتيجيا الى أن يتبنى القضية «أحد ما» معتبرا إياها رافعة استراتيجية. المثال على ذلك جاء على لسان رئيس المخابرات السعودي مقرن بن عبد العزيز، الذي أوضح في مؤتمر أمن دول الخليج الذي انعقد في كانون الاول في المنامة بأن مشكلة العراق والسلاح النووي الاسرائيلي والمشروع النووي الايراني هي أكبر تهديد للمنطقة. أما المشكلة الفلسطينية فلم تُذكر بالمرة. هذا لان النظرة السائدة هي أن مصر تتوسط في النزاعات بينما تقوم السعودية باعطاء الدعم الاقتصادي، وعليه، فان قضية السلطة الفلسطينية تصبح حينئذ مسألة محلية وساحة معركة مشروعة في مواجهة اسرائيل فقط ولا أكثر من ذلك.

الشعور بامكانية السيطرة على الساحة الفلسطينية نابع من أن ذروة الانتفاضة مرت من دون إحداث موجات احتجاجية في الدول العربية، وأن الحصار الاقتصادي حتى الذي فُرض على السلطة لم يتسبب في هز العوالم. على سبيل المثال عندما وصل مشعل في آذار (مارس) من السنة الماضية في أول زيارة له للسعودية بعد الانتخابات البرلمانية الفلسطينية حصل على تعهد سعودي لمواصلة الدعم، ولكن الاعتقاد كان أن حماس ستتمسك بـ «الاجماع العربي» ـ أي الاتفاقات وقرارات الجامعة العربية. بما في ذلك المبادرة السعودية التي اتخذت في بيروت 2002. الصياغات الجمودية التي عبر عنها مشعل لم تؤثر على السعوديين الذين افترضوا أن حماس تدرك ما الذي يمكن أن تخسره.

ولكن لم يمر عام واحد حتى أدركت السعودية أن السيطرة في المسألة الفلسطينية قد تضيع من يدها ومن يد مصر: حماس وجدت لنفسها مسارا غير عربي لمواصلة بقائها. في موازاة ذلك لم تنجح فتح في إحداث الانقلاب السياسي والتسبب في سقوط الحكومة. هذا الادراك أدى الى قيام الملك عبد الله، ملك السعودية، في الشهر الماضي بالتوضيح من خلال مقابلة مع صحيفة «السياسة» الكويتية أنه «يجدر أن يقوم العرب بحل المشكلة الفلسطينية وليس غيرهم. هناك من يتاجر بمشاكلنا.. ويتذرع بالمشكلة الفلسطينية للتدخل في شؤوننا». عبد الله يقصد بقوله ذاك التدخل الايراني كما تجسد من خلال الـ240 مليون دولار التي وعدت طهران بمنحها لحكومة حماس. الرياض التي غضت بصرها طوال سنوات عن التبرعات الخاصة والمؤسساتية التي قُدمت من السعودية لحماس ووصلت الى عشرات بل حتى مئات الملايين من الدولارات، كذلك غضت بصرها عن نشاطات ممثلي حماس داخل المملكة، شاهدت بأم عينها فجأة كيف تفقد هذه العلاقة الداعمة، رافعتها السياسية.

دخول ايران الى ساحة الميزانيات الفلسطينية لم يحول حماس الى جسم مؤيد لايران أو تابع لطهران، وانما الى تنظيم يمسك بهامش مناورة سياسي واسع بيديه. في ظل الحصار الدولي الذي انضمت اليه دول عربية وجدت حماس ثغرة واسعة تسعى السعودية الآن الى اغلاقها.

ولكن ما يقلق ملك السعودية ليس تدخل ايران النشط في الشؤون الفلسطينية، وانما في أن هذه «المشكلة» تصبح زينة سياسية اضافية على حزامها ـ مثل دورها في العراق وفي لبنان: العراق بسبب السيطرة الشيعية هناك التي تحول ايران الى حليف طبيعي للحكومة، وفي لبنان بسبب فاتورة الحساب الشخصية لمقتل رفيق الحريري صديق الملك عبد الله الشخصي، ولأن تدخل ايران فيه والدعم الذي توفره لحزب الله لا يتيح لهذه الدولة أن تنهض سياسيا.

معالجة السعودية لقضية السلطة الفلسطينية تعتبر الآن معالجة لمرض قد يكبح «الدومينو الايراني».

الوساطة السعودية تعتبر اذا وساطة يتوجب النجاح فيها ـ أو «فرصة أخيرة للفلسطينيين» كما وصفتها وسائل الاعلام العربية ـ حيث يتعلق الامر في الواقع باختبار اعتباري أقصى للسعودية. من هنا جاءت الاحتمالية الكبيرة التي تعطى لنجاح هذا اللقاء، وهناك حتى من يرى فيه تكرارا لنجاح اتفاق الطائف في 1989 الذي أوقف الحرب الأهلية في لبنان وتمخض عن التركيبة السياسية الجديدة فيه. إلا أن المشهد الحالي في مكة لا يستطيع ان يطمس فشل القمة السابقة التي عُقدت في السنة الماضية عندما كان من المفترض أن تتوصل الفصائل العراقية الى اتفاق لم يتحقق في نهاية المطاف.

كما أن اللقاء الذي عقده السعوديون مع هنية وعباس في عيد الاضحى الأخير لم يتمخض عن النهضة المتوقعة. القتل المتبادل في أزقة غزة ازداد فقط منذ ذلك الحين. الآن لا تستطيع السعودية ومصر حسم الأمر بالنسبة للفلسطينيين وانما التوسط بينهم فقط. هذا لان وزن تهديد «الأسرة العربية» آخذ في التلاشي وفقدان مضمونه ـ بعد سنة من الحصار العربي للسلطة لا يمكن إلا للاغراء المالي فقط أن يعيدها الى أحضان العالم العربي. ولكن تجسيد هذا الاغراء يستلزم تبني الفلسطينيين للصيغة العجيبة التي تتيح للسعودية التخلص من تأييدها للحصار: موافقة اسرائيلية ما مباشرة أو ضمنية وتبن ملتو معين لقرارات المبادرة السعودية من عام 2002، أو على الأقل موافقة باحترام الاتفاقات الموقعة بين السلطة واسرائيل. لذلك ليست المسألة فقط كيفية اجراء القادة الفلسطينيين للمفاوضات فيما بينهم، وانما الصورة التي ستظهر عليها صياغة الحد الأدنى التي تُمكّن الدول العربية من التخلص أخيرا من مقاطعتها التاريخية للسلطة. من الممكن ايضا السؤال: كم ستكلف هذه الخطوة السعودية من المال؟ في فترة الانتفاضة تبرعت الرياض بنصف مليار دولار لصندوق خاص كان من المفترض أن يخدم السلطة. هناك من يقدر بأن ثمن الموافقة الآن سيكون مضاعفا أو بثلاثة أضعاف. المال لن يعتبر مشكلة عندما تكون المكانة الاعتبارية على المحك: مكانة السعوديين في مواجهة الايرانيين.

الرئيس الايراني احمدي نجاد

العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة في الشؤون العربية
(هآرتس) 2007/2/9

الولايات المتحدة واسرائيل ستجدان صعوبة في مطالبة الاسرة الدولية بمواصلة الحصار الاقتصادي على السلطة الفلسطينية

■ في شوارع غزة أطلق أمس أخيرا المسلحون النار فرحا في الهواء ـ بدل اطلاقها الواحد على الاخر ـ وذلك للاحساس بان ليس فقط الحرب الاهلية ستنتهي، بل لفتح كوة لتخفيف حدة الحصار الاقتصادي على السلطة. حكومة الوحدة تخلق مشكلة حقيقية لحكومة اسرائيل. فرغم أنه سيقف على رأسها أحد كبار رجالات حماس، اسماعيل هنية، فليست هذه حكومة حماس التي من السهل اقناع الاسرة الدولية بمقاطعتها. ليس لحماس اغلبية في الحكومة المخطط لها: وزير المالية المرشح هو حبيب البيت الابيض وحكومة اسرائيل ـ سلام فياض، وزير الخارجية، زياد أبو عمرو هو رجل اكاديمي معروف، يعتبر معتدلا. كما أن المسؤول عن قوات الامن الفلسطينية، وزير الداخلية، لن يكون رجل حماس واضح، بل مستقل ستوصي الحركة بتعيينه.

الولايات المتحدة واسرائيل ستجدان صعوبة في مطالبة الاسرة الدولية بمواصلة الحصار الاقتصادي على السلطة الفلسطينية. وفي الوقت الذي يكون فيه نائب رئيس الوزراء هو رجل فتح ووزير ماليتها يلتقي في كل اسبوع تقريبا بوزيرة الخارجية الاسرائيلية والسفير الامريكي.

في الاسابيع الاخيرة برز استياء في أوساط ممثلي الاتحاد الاوروبي، روسيا والامم المتحدة في الرباعية من السياسة الامريكية التي رفضت اقامة حكومة وحدة فلسطينية، فيما أنه في غزة دارت حرب مضرجة بالدماء والازمة الانسانية تفاقمت. بشرى تشكيل حكومة وحدة كفيلة بأن تؤدي ببضع دول الاتحاد، وربما أيضا روسيا والامم المتحدة، الى الاعلان قريبا عن استئناف علاقاتها مع السلطة الفلسطينية. الاتفاق، الذي وقع امس في مكة، حظي بمصادقة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (ابو مازن) قبل نحو اسبوع ونصف الاسبوع. وعرضت مبادئه على الزعماء قبل أكثر من شهر من قبل مبعوثي مروان البرغوثي، قائد التنظيم المحبوس في اسرائيل. ولكن يخيل أن ترددات مشعل وابو مازن بالنسبة لحكومة الوحدة اختفت هذا الاسبوع فقط عندما فهما بأن القمة في السعودية هي الفرصة الاخيرة لوقف سفك الدماء في غزة. قرابة مئة فلسطيني قتلوا في الشهرين الاخيرين في المعارك بين الحركتين في القطاع.

العنف الشديد ولا سيما الاحساس بفقدان السيطرة من جانب قيادة فتح وحماس، دفعت ابو مازن لان يتجرأ للعمل ضد الإرادة الامريكية كما دفعت مشعل للتخلي عن حلم الحكم المتفرد لحركته. ويمكن للزعيمين ان يكونا راضيين: مشعل لم يكن مطالبا بتغيير البرنامج السياسي لحماس والاعتراف باسرائيل، فيما ان ابو مازن سيحصل على حكومة لا تسيطر حماس عليها.

ولكن رغم ذلك، فان التوقيع على الاتفاق كان بالنسبة للكثير من الفلسطينيين في غزة لحظة حساب مع زعمائهم. فمن تابع كتاب التعيين للحكومة، ما كان بوسعه الا يعجب كيف أنه بسبب كلمة أو كلمتين في الصيغة تأخر الاتفاق بين الفصائل على مدى اسابيع طويلة ـ وفي هذه الاثناء تواصل القتل المتبادل. في نهاية المطاف اتفق على أن يدعو ابو مازن في الاتفاق الحكومة الى «احترام قرارات الاسرة الدولية والاتفاقات التي وقعت عليها م.ت.ف»، بدل دعوة الحكومة الى «الالتزام بالاتفاقات».

غير أنه يحتمل أن تكون احتفالات غزة أمس سابقة لاوانها. ففي القطاع المتفجر جدا، حيث عشرات إن لم يكن مئات الميليشيات، سيتوفر دوما المجنون الدوري الذي يمكن له ان يشعل من جديد النار بين الفصائل. اسماعيل هنية، الذي شكر أمس بصوت منفعل ابو مازن على الاحترام الذي مُنح له في أن يترأس حكومة الوحدة الفلسطينية الاولى، سيسعى في المرحلة الاولى الى تهدئة القطاع ووقف الفوضى الامنية. ولكن في هذه المرحلة يبدو أن بانتظاره مهمة كبيرة، بل وربما مهمة متعذرة.

آفي يسسخروف
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2007/2/9

لن تكون مكتفية برفع الحصار الاقتصادي والشروع في دفع الاموال للسلطة

السعودية راضية عن صيغة الاتفاق الذي سيسمح لها بصد الشراكة الايرانية في القضية الفلسطينية وابقائها في «أياد عربية»

■ للحظات طويلة كان يخيل أن خالد مشعل وليس محمود عباس هو الرئيس الفلسطيني. في خطاب الشكر الطويل الذي ألقاه في احتفال التوقيع على اتفاق تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، تكبد عناء التشديد على التزامه بأن يمنع بكل ثمن استمرار سفك الدماء والتعاون مع محمود عباس ولم يقل كلمة عن الاسس السياسية التي اتفق عليها في الاتفاق. وفقط في كتاب التعيين للحكومة دعا محمود عباس اسماعيل هنية لاحترام (وليس الالتزام) الاتفاقات الموقعة (دون الاشارة)، القرارات الدولية وقرارات الجامعة العربية.

وتوضح صيغة اتفاق الوحدة مجال الاتفاقات السياسية التي تحققت والتي وقعت باتفاقات مفصلة بين الطرفين ـ لا يوجد تعهد بتنفيذ الاتفاقات الماضية ولا يوجد بيان مباشر للاعتراف باسرائيل. ولكن في هذه الصيغة، على الاقل حسب ما يراه عبدالله ملك السعودية، يوجد ما يكفي لرفع الحصار الاقتصادي عن السلطة الفلسطينية. في هذه الصيغة تكمن الانعطافة الجوهرية في مواقف حماس ـ القبول النظري بالاتفاقات والقرارات، بما فيها اتفاقات اوسلو وقرارات الجامعة العربية في مؤتمر القمة العربية في بيروت في 2002 في موضوع شروط التطبيع مع اسرائيل.

ومن جهة اخرى، فان اصرار حماس على تعبير «احترام» بدل «التزام» يجعل الاعتراف النظري غير عملي بل ومقيدا ظاهرا لقدرة محمود عباس على اجراء مفاوضات سياسية مع اسرائيل. ذلك أن حكومة غير مستعدة للتعهد بتطبيق اتفاقات الماضي لن ترغب في التعاون في صياغة اتفاقات المستقبل. هذه الصيغة تضع عباس في موقف حرج ذلك أنه يعين حكومة لا تلتزم بالقرارات التي تمنحه صلاحياته.

يخيل أن كل الاطراف، بما فيها السعودية ومصر، تفهم بأنه على خلفية الوضع السياسي في اسرائيل وانعدام اهتمام واشنطن في حث مسيرة سياسية، من الافضل الاكتفاء بادارة الازمة الفلسطينية الداخلية. ولهذه الازمة هناك شركاء آخرون غير حاضرين في لقاء السعودية، وهؤلاء هم المنظمات الصغيرة، العصابات، وابناء العائلات الكبيرة في غزة والتي تعاظمت قوتها في السنة الاخيرة وفي يدها القوة لاملاء جدول الاعمال في الشارع.

مسألة اخرى تتعلق بقدرة حكومة الوحدة الوطنية على أداء مهامها. الاتفاق على توزيع الحقائب تحقق عمليا حتى قبل اجتماع مكة وعلى هذه الخلفية هناك الاغراء المالي الذي عرضه الملك عبدالله على الفلسطينيين في حالة تشكيل حكومة الوحدة. وتفيد مصادر عربية بتعهد السعودية بان تحول الى حكومة الوحدة منذ المرحلة الاولى نصف مليار دولار «للصيانة الجارية»، وفي السياق مبالغ مالية كبرى اخرى لهدف الترميم والتطوير. المبالغ المالية الكبرى من شأنها ان تتبين لاحقا كمصدر اساسي لعدم الاتفاق.

يمكن للسعودية ان تكون راضية عن صيغة الاتفاق الذي سيسمح لها ليس فقط برفع الحصار الاقتصادي والشروع في دفع الاموال للسلطة، بل بالاساس لصد الشراكة الايرانية في المشكلة الفلسطينية وابقائها في «أياد عربية».

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس) 2007/2/9

وزير العدل الجديد ينوي قصقصة أجنحة محكمة العدل العليا واصلاح الوضع

اولمرت مقتنع ان البرغوثي سيكون معتدلا طالما بقي بالسجن.. ومشعل يؤكد ان سورية تحثه على قبول المبادرة السعودية

■ في السنوات الأخيرة شغف البروفيسور دانييل فريدمان (71 سنة) بهواية تبناها لنفسه ـ محاولة إشهار نفسه. هو تعلم كيف يتابع مقالاته في «يديعوت احرونوت» وينتقدها بأعين مهنية: لماذا اختار المحرر إرفاق صورة معينة الى المقالة وليس صورة اخرى، لماذا صاغ العنوان كما صاغه، ولماذا موضع المقالة في المكان الذي وضعها فيه وأبرزها بالصورة التي ظهرت فيها؟

هناك سحر كبير للكلمات التي تُطبع في الصحيفة. في يوم الاربعاء الماضي جلس البروفيسور فريدمان لكتابة مقالة انتقادية شرسة حول قرار الحكم الصادر بحق حاييم رامون. في يوم الجمعة نشرت المقالة في هذا الملحق، وبعد ثلاثة ايام استُدعي فريدمان لمقابلة عاجلة مع رئيس الوزراء. ليس بسبب المقالة: بل بالرغم منها. اولمرت أراد وزير عدل يكون محترما وفي نفس الوقت من المؤيدين. هو كان حائرا مترددا بين أمنون روبنشتاين وبين فريدمان. كلاهما بروفيسوران وجها في الآونة الأخيرة انتقادات حادة للمؤسسة القضائية العدلية. اللقاء تواصل ساعتين. اولمرت الذي لم يكن يعرف فريدمان تقريبا، فوجىء من الطمأنينة التي ظهرت عليه طوال المحادثة. لن تكون عندي أي مشكلة للتحدث مع دوريت بينيش، فأنا لا أحتفظ بالأحقاد والرواسب ضد أحد، قال فريدمان.

اولمرت افترض أن ما لا يقوم به العقل ستقوم به الوظيفة. بينيش تريد أن تنجح، وفريدمان يريد أن ينجح: لذلك سيجدان طريقة للعمل معا.

تحادثت قبل مدة من الزمن مع أحد ضباط الجيش الاسرائيلي حول زميل له معروف بحدة المزاج. هل من الصحيح ترقية مثل هذا الشخص. سألته. الجنرال تردد للحظة، ومن ثم قال كلمتين قصيرتين تضمنتا داخلهما تجربة حياة بأكملها: «الكرسي يُبرّده».

لو كان على فريدمان أن يُجمل نهجه في مقالة صحافية لكان كتب: «ليست لدي مكائد. أنا لا أنوي إشعال النار في النادي».

وبالفعل، لديه آراء. المسألة الأهم على جدول اعماله ستكون اختيار خمسة قضاة جدد لمحكمة العدل العليا. وزير العدل هو رئيس لجنة اختيار القضاة. ثلاثة من اعضاء اللجنة التسعة هم ممثلو محكمة العدل العليا، ولديهم تأثير هائل على انتخاب زملائهم.

فريدمان ينظر الى نفوذ القضاة بخطورة. اعضاء اللجنة الآخرون مُشتتون: السياسيون ـ وزيران وعضوا كنيست ـ ينتمون الى احزاب مختلفة. أحدهم من المعارضة. كما أن ممثلي مكتب المحامين منقسمون. القضاة وحدهم هم الذين يبلورون رأيا واحدا: أما الاعضاء الآخرون فيتبدلون بعد وجودهم في اللجنة لعدة سنوات. في الواقع هم يتصرفون مثل من توجد لديه نواة سيطرة في المجتمع.

النتيجة حسب رأي فريدمان هي اعتماد ظاهر على قضاة محكمة العدل العليا. كل قاض في محكمة الصلح أو في المحكمة اللوائية يسعى الى ترقية نفسه، يعرف ان قضاة العليا هم الذين يقررون مصيره. نفس الشيء يُقال عن مسؤولي النيابة العامة الذين يرغبون في التحول الى قضاة، وكذلك الأمر مع الشخصيات القانونية الاخرى في القطاع العام. معالجة هؤلاء للملفات والقضايا تتأثر باعتمادهم على اعضاء محكمة العدل العليا. الملف الذي ترغب فيه العليا سيحصل على الأفضلية، أما الملف الذي لا ترغب فيه فسيُسحب.

هو يعتقد أن دس محكمة العدل العليا ليدها في كل مسألة تلوح أمامها، هو أمر خاطىء. الفكرة الأساسية كانت اللجوء الى الأمر المشروط مع وقف التنفيذ فقط في حالات استثنائية، ولكن القضاة تصرفوا خلافا لذلك. هو يقارن محكمة العدل العليا بالمستشفى الذي يقرر استقبال كل من يطلب النزول فيه للعلاج. ولانه يقبل كل واحد، هو لا يقوم بمعالجة أي أحد فعليا. محكمة العدل العليا فقدت التمييز بين الجوهر والنوافل.

فريدمان نُهل من عدد الالتماسات التي قبلتها محكمة العدل العليا في قضية تعيين لجنة تحقيق في اخفاقات الحرب. القانون ينص على أن تعين لجان التحقيق هو من اختصاص الحكومة وليس المحكمة. صحيح أن العليا قد ردت الالتماسات في نهاية المطاف، ولكن كان على النيابة العامة أن تعكف على اعداد الردود وكان على القضاة أن يبحثوا ويكتبوا قراراتهم المكونة من مئة صفحة. وفي هذه الاثناء تجد العليا صعوبة في أداء دورها ومهماتها في محكمة الاستئنافات: الملفات المدنية والجنائية تتآجل لسنوات وسنوات.

الجهاز القضائي لا يختلف كثيرا عن الاجهزة الاخرى، حسب رأي فريدمان. ذات مرة اعتقدنا أن الجيش الاسرائيلي مغاير، وفي أحد الايام تبين لنا أننا مخطئون. نفس الشيء يُقال عن الجهاز القضائي. إبرازه كعالم من الصديّقين في مواجهة عالم الأشرار لا يعبر عن الواقع. هذه ليست حرب أبناء النور ضد أبناء الظلام.

فريدمان يتهم قضاة العليا، على الأقل جزءا منهم، بازدواجية المعايير: ما يسمحون به لانفسهم لا يسمحون به للآخرين. في كل جهاز اشخاص يريدون ترقية أنفسهم. هذا طبيعي. القضاة ايضا يستخدمون علاقاتهم وتأثيرهم في أروقة العليا حتى يؤثروا على سعيهم في الوصول الى مرتبة القضاة. ولكن عندما يقوم بذلك اللواء بوروبسكي من الشرطة يفتحون ضده ملف تحقيق (الملف أُغلق في هذا الاسبوع لعدم وجود أدلة).

هو يتساءل لماذا تقوم العليا التي تختار رئيسها وفقا للأقدمية برفض الاختيار وفقا للأقدمية في اماكن اخرى. هذه ازدواجية في المعايير، حسب رأيه، وهذا الامر قد يسري لمدة معينة، ولكنه سينفجر في أحد الايام. هو لا يعتقد أن على العليا أن ترفض قوانين قد حصلت على المصادقة في الكنيست. محكمة العدل العليا اكتسبت مكانتها الرفيعة ووصلت الى انجازاتها قبل سنوات طويلة من اعطائها صلاحية الغاء القوانين، وقبل سنوات كثيرة من عهد «كل شيء قابل لاصدار الأحكام عليه» الخاص بأهارون باراك.

حرب فريدمان ضد محكمة العدل العليا اندلعت بعد أن رُفضت البروفيسورة نيلي كوهين، تلميذته المقربة، الاستاذة في جامعة تل ابيب، لمنصب في العليا. بينيش ورفاقها لم يرغبوا فيها. كوهين تنازلت عن المعركة: في هذا الاسبوع عادت وقالت أنها لم تعد ترغب في الوصول الى محكمة العدل العليا، وفكرت حتى باصدار بيان علني من اجل تهدئة القضاة المذهولين.

ولكن للحروب ديناميكيتها الخاصة. هي تجري على مسافة تتجاوز بكثير السبب الذي اندلعت من أجله. بينيش لم تكن راضية عن تحركات القاضي بوعز أوكون، الساعية الى دعم اختيار صديقته نيلي كوهين. أوكون كان مدير المحاكم. عندما حلت بينيش محل باراك أدرك أنها ستُقيله، فاستقال بنفسه. في هذا الاسبوع عندما استكمل أوكون بنجاح الدراسة التجريبية لحوسبة المحاكم، قاطعت بينيش المراسيم.

أوكون وافق في هذا الاسبوع على شغل منصب مدير عام وزارة العدل تحت قيادة فريدمان. موافقته جاءت مع مشاعر متباينة. هو فكر باللحظة التي سيضطر فيها الى العودة الى أروقة محكمة العدل العليا، فارتجف جسمه. لم يكن يرغب في تكرار الصدمة.

فريدمان لم يتبادل كلمة واحدة مع بينيش منذ سنوات طويلة. وبالرغم من ذلك هو على قناعة أنهما سيتدبران امورهما. في الجامعة ايضا توجد نزاعات وخصومات، ومع ذلك يتغلبون عليها.

مشكلته الكبرى ليست دوريت بينيش وانما أوريت نوكيد. نوكيد (العمل) عضو كنيست من كيبوتس شفاييم، وهي الثقل المرجح في لجنة تعيين القضاة. رامون اعتقد أنه سيجذبها الى جانبه بسحره الشخصي. هذا كان قبل اصدار القرار بحقه. فريدمان سيحتاج الآن الى سحر آخر.

هو سيكون عضوا في المجلس الأمني المصغر وفقا للقانون. هذه مشكلة، كما اعترف في هذا الاسبوع، فهو ليس معنيا بالدخول الى المسائل الأمنية. كما أن علاقته مع كديما، الحزب الذي سيدخل المنصب كجزء من حصته، ضعيفة. هو كان من مؤسسي حزب شينوي التاريخي، وخرج منه بعد أن ابتلعته قائمة داش. عندما خاض شينوي الانتخابات برئاسة يوسف لبيد، وافق على الدخول الى قائمته في الموقع الـ120. ليست لديه تطلعات سياسية ولا ثقة حتى بأن الحكومة التي سيكون من اعضائها ستواصل بقاءها لفترة طويلة.

في حكومات اسرائيل شارك عدد متنوع من وزراء العدل. أهمهم كان المستشارون الكبار لرؤساء الوزراء: يعقوب شمشون شابيرا، حاييم تصادوق، دان مريدور. كان لهؤلاء تأثير كبير ايضا على الجهاز القضائي. أما الآخرون فلم يفعلوا الكثير. جوهر أهمية وزير العدل ينبع من دوره في تعيين الآخرين الأكثر أهمية منه: المستشار القضائي للحكومة وقضاة العليا. الهستيريا التي ظهرت في هذا الاسبوع عند أنصار محكمة العدل العليا كانت مفرطة.

مِشعل دافىء

الاسرائيليون يئسوا من حكومتهم لدرجة أنهم لم يعودوا يهتمون بالحكومات الاخرى، بالأمس أو اليوم، كان من المفترض أن تتشكل حكومة فلسطينية جديدة في مكة، إلا اذا حدث انفجار في اللحظة الأخيرة. مثل هذه الانفجارات تعتبر جزءا من العمل عند أبناء عمومتنا.

الأمر المثير في هذه الحكاية هو الخيط الذي يمتد من مكة الى دمشق، ومن دمشق الى القاهرة، ومن القاهرة الى غزة وتل ابيب، ومن هناك الى القدس فسجن هداريم. الفلسطينيان اللذان رعيا وأمسكا بهذا الخيط هما قدورة فارس وخضر شقيرات. كلاهما من حركة فتح ورُسل لمروان البرغوثي. هما لم يذهبا الى مكة. محمد دحلان الذي وضع القائمة فضل تركهما في الخلف.

في يوم الاثنين زار قدورة فارس وسلام فياض الذي قد يصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية في الحكومة الجديدة، مروان البرغوثي في سجنه. اللقاءات جرت على انفراد. في يوم الاربعاء زاره شقيرات. في يوم الخميس زاره عضو الكنيست حاييم أورون من ميرتس. البرغوثي يتشارك مع ابنه الآن في زنزانة واحدة. «لقد قمتم بجمع شمله»، يقول شقيرات.

المقربون من البرغوثي مقتنعون بأن اتفاق مكة هو وليد وثيقة الأسرى التي صاغها البرغوثي ووقع عليها هو وعبد الخالق النتشة، من كبار سجناء حماس. قيادة حماس في دمشق وغزة هاجمت الرسالة بشدة، ولكن ضغط الشارع الفلسطيني اضطرها الى الموافقة عليها. هنية ومشعل وقعا على رسالة الأسرى قبل ساعتين من اختطاف جلعاد شليط الذي أدخل الرسالة في حالة جمود عميقة. الكثيرون مقتنعون أن تزامن الحدثين لم يكن صدفة.

منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي يقوم شقيرات وقدورة بالتحرك بين الأطراف المتنازعة بتكليف من البرغوثي. البرغوثي حذر من أن المناطق الفلسطينية قد تتحول الى صومال. فتح تسيطر على شارع وحماس على الشارع المجاور. الفوضى ستخلق مجموعات مسلحة لا تنصاع لأي واحد من التنظيمين. خلافا لدحلان الذي دفع نحو المواجهة والحسم العسكري، البرغوثي دفع نحو الاتفاق.

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سافر فارس وشقيرات الى دمشق لاول مرة للالتقاء مع خالد مشعل. وأعادا الكرة في الاسبوع الماضي ايضا. في موازاة ذلك التقى معه مبعوثان آخران من فتح: محمد رشيد الذي كان مسؤولا عن الاموال لدى عرفات وانتقل الى عالم التجارة بعد موته ليعود فجأة الى التحرك بطلب من أبو مازن، وزياد أبو عمر.

تم الاتفاق على أن يكون رئيس حكومة الوحدة اسماعيل هنية، ولكن السياسة تحدد من قبل أبو مازن. الوزراء الرئيسيون الثلاثة لن يكونوا لا من حماس ولا من فتح. نقطة الخلاف الأساسية كانت وزارة المالية. تم الاتفاق على أن تقترح حماس مرشحين وأن يكون من حق أبو مازن أن يرفض أي واحد منهم. نقطة الخلاف الثانية كانت لغة الاتفاق. حماس لم ترغب في التعهد في احترام الاتفاقات مع اسرائيل. الجدل كان حول الكلمات وليس حول الجوهر: مشعل أراد الاتفاق.

ما هو هذا المشعل، سألت قدورة فارس. «مثقف»، قال، «هو دافىء سريع التواصل وانساني، وهو ليس متطرفا، وهو سياسي محنك ومُجرب. وهو رجل العالم الكبير بالمقارنة مع قيادة حماس في غزة.

«قلت له أنتم قريبون جدا من وضع فتح في عام 1988 عندما قامت بخطوتها الاولى بالاعتراف باسرائيل. الأمر استغرقكم 23 عاما، قال لي. أما نحن فقد تغيرنا في سنة واحدة». قلت لفارس هذا كلام جيد جدا.

«اذهب لقراءة وثيقة الأسرى»، قال فارس، «لقد تغيروا».

ماذا كان إسهام السوريين؟ سألت.

رده كان مفاجئا: «قلت لخالد مشعل، يقولون عندنا أن السوريين يتحكمون بكم. هم لا يعطونكم ضوءا اخضر للتوصل الى اتفاق. السوريون يحاولون منذ تسعة اشهر اقناعنا بقبول المبادرة السعودية، قال. هم قالوا لنا ايضا أعطوا أبو مازن تعهدا باحترام الاتفاقات مع اسرائيل، ولتتبنوا نهجا ايجابيا».

والايرانيون؟ سألت.

فارس اقتبس محادثة كان قد أجراها مع أحد مساعدي مشعل. «نحن خلافا لكم، لا نأخذ المال من الدول ولا نضع معسكرات لنا في دول عربية مختلفة. كل دولة أقمتم فيها، ضغطت عليكم. أما نحن فنريد أن نكون مستقلين. أخذنا المال من ايران لان الامريكيين أغلقوا كل الصنابير في وجهنا. فلماذا نقول لا؟».

مساعدو البرغوثي لا يخدعون انفسهم بأن إسهامه في شؤون فلسطين سيزيد من فرص اطلاق سراحه، بل العكس هو الصحيح: اذا استقر الوضع سينسونه. اشخاص مثل البرغوثي يُستدعون لأداء الواجب في الازمات فقط.

أما بالنسبة لاولمرت فهو على قناعة أن دور البرغوثي الذي يدعو الى الاعتدال، سيتواصل طالما بقي في السجن. اذا خرج سيتصرف بصورة مغايرة تماما. هذا ما يقوله له أتباعه في «الشاباك».

لقاء الشيخ

أمس الاول، يوم الاربعاء في الساعة التاسعة وثمانية وثلاثين دقيقة مساء، وصل الى ديوان رئيس الوزراء فاكس من ديوان وزير الدفاع يدعو فيه الى الايقاف الفوري للاعمال في باب المغاربة المؤدي الى الحرم. في الساعة 9,40 دقيقة وصل الاتصال الاول من أحد المراسلين يطلب فيه تعليقا على الفاكس. من الذي قال ان حكومة اسرائيل مصابة بانعدام النجاعة؟ الوزراء فعالون ناجعون جدا لدرجة انهم يتنازلون احيانا عن ارسال الفاكس ويكتفون باتصال هاتفي مع الصحيفة.

لقد كتبنا هنا قبل عدة اشهر حول اشكالية البناء قبالة الحرم. لكل طرف ضالع في هذه الحكاية رأيه الخاص حول ذلك. في المشاورات التي سبقت عملية البناء شارك ديوان رئيس الوزراء و«الشاباك» والموساد (بسبب حساسية الدول العربية) ووزارة الخارجية وبلدية القدس وسلطة الآثار. بعض الذين شاركوا في المشاورات قلقون. كل من لم يتم إشراكه غاضب. وزارة الدفاع مثلا. الجناح الشمالي للحركة الاسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح هو الذي يقود الاحتجاجات الأساسية ضد عملية البناء. الشيخ رائد صلاح اعتقل أمس الاول في البلدة القديمة وأُبعد من القدس. في عام 2003 أعلنت الشرطة و«الشاباك» بصوت مرتفع عن اعتقال كل قيادة الجناح الشمالي للحركة الاسلامية وعلى رأسها رائد صلاح. الافتراض كان أنهم سيُزجون في السجن لسنوات طويلة وأن الحركة ستختفي عن الوجود. بعد عشرين شهرا من السجن وقعت معهم صفقة حيث اعترفوا ببندين هامشيين من الاتهامات بصدد اجراء اتصال مع مبعوث اجنبي وتقديم خدمات لجمعية غير قانونية. الشيخ رائد صلاح خرج من السجن بعد عامين.

القاضي كان ميخا لندنشتراوس. هذا القاضي مارس ضغوطا هائلة على النيابة العامة للتوصل الى صفقة ادعاء. أحد الخارجين من العمل في النيابة العامة قال مؤخرا أنه استدعى الى مكتبه المدعي العام للدولة عران شندر ودعاه في خطوة غير اعتيادية بدرجة كبيرة من دون وجود المحامي للتوصل الى صفقة.

أنا أفترض أن القاضي شعر بأن الملف الذي تقدمه الدولة ضد رائد صلاح واهن. هو لم يرغب في تضييع اشهر عزيزة على قضية لا يوجد لها هدف، ولم يرغب في إخجال الدولة في مثل هذه القضية الحساسة. هذا ما اعتقده أيضا ممثلو النيابة العامة الذين شاركوا في اللقاء. بعد ذلك فق